

اقتصاد

تطوير قطاع الكهرباء والطاقة

في إطار الإجراءات والتوجهات المستقبلية للحكومة لتنفيذ البرنامج الانتخابي لخفاة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م تعززت الحكومة العمل على إدخال ما يقارب ١١٠٠ ميجاوات من الكهرباء حين التشغيل والعمل على التزام بين مسارات تنفيذ مشروعات محطات الكهرباء ومشروعات الغاز الموجهة لتشغيل المحطات في ان واحد من خلال اتخاذ الإجراءات التنفيذية لإنجاز المرحلة الأولى من المحطة الكهربائية بقدرة ٢٥ ميجاوات في بلوك (١) بسببون بالإستفادة من الغاز المصاحب خلال الربع الثاني من هذا العام. الى جانب البدء بالمرحلة الثانية بقدرة ٢٥ ميجاوات بنظام «شراء الطاقة»، وإنشاء خطوط النقل والتوزيع اللازمة لتصرف هذه الطاقة وتوفير التمويل اللازم لإنشاء الشبكات.

وأكدت وثيقة الإجراءات والتوجهات المستقبلية ان الحكومة ستضع خطة احتياجات الاستثمارات والبرامج التنفيذية لقطاع الكهرباء ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، والخطة الإستراتيجية لتطوير قطاع الكهرباء والطاقة حتى ٢٠٢٥ بالإضافة الى إعداد البرامج الزمنية لتنفيذ استثمار مشروع محطة مارب الغازية المرحلة الثانية، بقدرة ٤٠٠ ميجاوات، وتنفيذ محطة معبر الغازية المرحلة الأولى، بقدرة ٤٠٠ ميجاوات وإنشاء محطة عاجلة في مارب بقدرة ٣٠٠ - ٤٠٠ ميجاوات خلال العام ٢٠٠٩م.

إنشاء سجل بحالات الفساد يشمل شركات وموظفين عموميين

اليمن تجدد التزامها بمكافحة الفساد

الرقابة والمحاسبة وتقييم احتمالات البناء المؤسسي وبناء القدرات للجهاز، وإنشاء شبكات ربط الكوادر مع القضاء والجهات المعنية بحماية المال العام ومكافحة الفساد.

وتوقعت لجنة الإصلاحات أن تؤدي تلك السياسات والإجراءات إلى حماية المال العام وتحسين مؤشرات إرباك الفساد إلى مستوى ٨ نقاط وزيادة درجة المساءلة والشفافية بما يعزز من ثقة شركاء التنمية في الأداء الحكومي وتحسين علاقة اليمن مع الدول والمنظمات المانحة، وكذا إحالة ٨٠٪ من القضايا والمخالفات التي يتم كشفها إلى النيابة والقضاء. ومن بين النتائج المتوقعة أيضاً ضمان استقلالية جهاز الرقابة والمحاسبة وزيادة فعاليته في فرض الشفافية أعمال الرقابة والمراجعة المالية في وحدات الجهاز الإداري والقطاع الاقتصادي، وضمان بيئة مهنية جيدة، وتخفيض حالات الفساد المالي بحوالي ٥٪ سنوياً.



حماية المال العام وزيادة درجة الشفافية وضمان استقلالية جهاز الرقابة البرز إجراءات اجندة الاصلاحات

خارجي ومراجعة مستقلة للجهاز في الجانب المحاسبي وتقييم الأداء من قبل جهاز زميل، وإعداد إستراتيجية متوسطة المدى للجهاز

كتب / جمال مجاهد

جددت اليمن أمام المجتمعين التزامها بتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للحد من الفساد والحفاظ على المال العام من خلال تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الخاصة بمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية، والتي تضمنتها الاجندة الوطنية للإصلاحات المرحلة الثانية ٢٠٠٩ - ٢٠١٠.

وكشفت اجندة الإصلاحات الحديثة التي حصلت عليها «الميثاق» عن عزم الحكومة استكمال إجراءات وإصدار تعديل قانون مكافحة الفساد وقانون الجرائم والعقوبات وتعديل التشريعات والقوانين المتعارضة مع قانون مكافحة الفساد رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦، واستكمال إصدار الآلة الإرشادية والوثائق المنظمة للمشتريات والمخازن الحكومية وتفعيل دور اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات، وإعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة، واستكمال تنفيذ مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الإستخراجية، وأكدت الوثيقة الحكومية انه سيتم خلال العام الجاري إنشاء نظام معلومات لحماية المال العام ومكافحة الفساد وإنشاء سجل بحالات الفساد على مستوى الجمهورية سيسهل الفساد والشركات والموظفين العموميين المتورطين في حالات الفساد، وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد واللائحة التنظيمية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، واستكمال البناء المؤسسي للحائلف الوطني للزراعة واعتماد مبادرات سلوك وموانع شرف لأخلاقيات العمل في التحالف، بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ قانون الذمة المالية وماسسة الية العمل بعد استكمال جميع إجراءات التمهيد المالية. وقمما بتعلق بتطوير أداء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فإن العامين الجاري والقادم سيشهدان تعديل قانون الجهاز بما يعزز من استقلاله وإضافة نص دستوري

إصلاح القطاع المصرفي

قال محافظ البنك المركزي اليمني احمد عبدالرحمن السماوي: إن القطاع المصرفي اليمني بعيد عن تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وأوضح السماوي في ورقة عمل قدمت في مؤتمر الأزمة المالية المعقد أخيراً في شرم الشيخ بمصر ان برنامج إصلاح القطاع المصرفي اليمني قد جذب المصارف اليمنية تداعيات هذه الأزمة، واستطرد: ولكننا دون شك كيفية دول العالم تعاني من تدني موارد الدولة نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، وتعاني من التدهور الاقتصادي العالمي اجمع وأهدسها تدني الاستثمارات الخارجية وانخفاض عائدات السياحة وتحويلات المقيمين، الامر الذي سيؤثر على الموازين الخارجية ويسبب الركود ويقام مشكلة البطالة والفقر.

الأمم المتحدة تقدم

250 مليون دولار لبلادنا

الميثاق - خاص:

أعلنت منظمة الأمم المتحدة العاملة في اليمن أنها مستمرة في تنفيذ إطار مساعداتها التنموية للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١١م في اليمن بأجمالي حافظه موارد تقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار، وذلك رغم الأزمة الاقتصادية العالمية. وتتوزع مساعدات الأمم المتحدة الى ١٨٠ مليون دولار على هيئة هبات، و٧٠ مليون دولار كقروض حسنة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «ifad».

وأنتت منظومة الأمم المتحدة بصنعاء في بيان حصلت عليه «الميثاق» على التزام الحكومة اليمنية بالأبقاء على مخصصات الخدمات الأساسية في ٢٠٠٩م، وحثت جميع شركاء التنمية على بذل الجهود اللازمة التي تتوافق مع ذلك.

وقالت الأمم المتحدة: لقد أظهر اليمنيون أنهم قادرين على التغلب على مصاعب كبرى خلال تاريخهم الطويل، ولتتزم الأمم المتحدة باستمرار دعمها للحكومة والشعب اليمني من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية والتغلب على التحديات. وتعدت الأمم المتحدة برنامجها حسيباً هو مخطط وبرنامج سنوي يصل الى حوالي ٥٠ مليون دولار خلال العامين الماضيين.

نسبة اليمنة في مشروع الغاز 67%

شيوه - «الميثاق»

أعلنت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال ان عدد القوى العاملة في مشروع الغاز بلغ ٧٨٢١ موظفاً يمثلون ٥٥ جنسية، منهم ٣٧٩٠ موظفاً يمنياً.

وقال المسؤولون في الشركة لتقريب إعلامي زار منشآت مشروع الغاز في لحاف الإسوع الماضي وضم «الميثاق» ان نسبة يمنة الوظائف الدائمة في الشركة بلغت ٧٧٪، كما ان النسبة الاجمالية لإنجاز المشروع بلغت ٩٢٪، حيث قدرت نسبة الإنجاز في محطة بلصاف بـ ٩٣٪، وأنوب الغاز ٩٩.٧٪، ومنشآت المنع ٥٦٪.

وتوقع وكيل وزارة النفط والمعادن المهندس عبدالمالك علامه -الذي رافق الصحفيين ومراسلي وسائل الاعلام العربية والانجليزية- ان يتم تصدير اول شحنة من الغاز اليمني الى الأسواق العالمية في الربع الثالث من العام الجاري، وأكد علامه ان المشروع سيعوض الى حد ما خزانة الدولة عن انخفاض إنتاج وأسعار النفط الخام.

واعتبر مشروع الغاز الطبيعي المسال نتاج برنامج طموح سيسهم في تنمية الاستثمار في مجالي النفط والغاز، كما ان المشروع يمثل

80% من الحبوب مستوردة

الأمن الغذائي.. القلق اليمني الدائم

بالنظر إلى مساهمتها الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي وإيجاد فرص العمل والصادرات غير النفطية، كما انها تستخدم أيضاً أكثر من ٩٠٪ من المياه المتوافرة في البلاد، ولما قطع الزراعة بما في ذلك إنتاج المواشي والجراحة بمعدل ٣٠٪ سنوياً خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ واستمر بنفس المعدل في عام ٢٠٠٨ وهو أقل من معدل ٤٠٪ المتوقع في خطة التنمية الثالثة، حيث ازداد الإنتاج النباتي بنسبة ٣٠.٣٪ سنوياً الخطة ٦، ٤٠٪ والإنتاج الحيواني بنسبة ٣٠.٦٪ الخطة ٥، وقد ازدادت زراعة القات بنسبة ٥.١٪، ولكن حصته في المساحات المزروعة تقلصت من ١٠.٣٪ إلى ٩.٥٪.

وأكد التقرير ان إنتاج واستهلاك القات يتزايد بصورة ثابتة، وبعد الحصول الأخر أهمية، بالنظر إلى أنه يشكل نسبة ٤٠٪ من حجم الإنتاج الزراعي و١٠٪ من مساحة الأرض المزروعة ويستخدم ما نسبته ٢٣٪ من إجمالي استخدامات المياه في البلاد، كما ان استهلاك القات واسع الانتشار والنساء والأطفال يتناولونه على نحو متزايد. وبينما يؤثر نمو القات بشكل إيجابي على الدخل والاستثمارات الريفية فإنه يفرض تكلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة. ويعتمد القات بشدة على موارد المياه النادرة ويزاحم الأنفقات العالمية الأخرى بما في ذلك الغذاء مما يضر بالفقراء بشكل خاص ويؤثر على الصحة والحياة المعائيلة كما يضر بالبيئة والصحة العامة نتيجة للاستعمال المتزايد للمواد الكيماوية. وبينما يعتبر القات محصولاً مقاوماً للجفاف نسبياً إلا ان ٨٠٪ من إنتاجه يستعمل المياه الجوفية وساهم في تفاقم العجز الكبير والمتزايد للمياه في البلاد.

وأوضح التقرير ان السناسية الحكومية المتعلقة بإنتاج واستهلاك القات ركزت على فرض ضريبة على القات وعلى إجراء الأبحاث ورفع الوعي حول تأثيراته السلبية. ففي عام ٢٠٠٨ تم تأسيس فريق عمل في وزارة الزراعة والذي لتقديم مقترحات للسياسات المتبعة، وأخرط الصندوق الاجتماعي للتنمية بشكل نشيط في مكافحة القات من خلال حملات للتوعية في المدارس وغير وسائل الإعلام.

كما يخطط الصندوق في عام ٢٠٠٩ إجراء بحث حول التأثير السلبى للقات على الصحة وبدء مخطط تجريبي في عدد من المحافظات بهدف إلى جعل المحاصيل الأخرى أكثر جاذبية من القات، مستخدماً تدخلات شاملة تتضمن تحسين استخدام المياه.

تركز الجهود التنموية للحكومة على زيادة الأمن الغذائي وتقييم زراعة القات عند نسبة ٩٠٪ من إجمالي المساحة المزروعة، وتشهد استراتيجيتي قطاع الزراعة خلال العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠م على زيادة كفاءة الري بالأملار لزراعة المحاصيل الغذائية وإيجاد محاصيل بديلة للقات.

عليها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠ إلى متوسط يبلغ ٣٪ للمقطع الزراعي ككل، ويعكس هذا جزئياً تأثير الأضرار الناجمة عن السيول على



كتب/ المحرر الاقتصادي

وتخطط الحكومة لدعم البرنامج الزراعي الذي يشمل ١٦ مشروعاً جديداً بتكلفة ٤٦٤ مليون دولار، وتوقعت اتفاق مبلغ ٥٠ مليون دولار لتنفيذ سبعة مشاريع حتى عام ٢٠١٠، إلا أنه مع ذلك لم يسجم التقشف المالي لعام ٢٠٠٩ والبطء الشديد في السحب من الأموال المتعهد بها من المانحين، بالإضافة إلى نقص التمويل، بتنفيذ هذه المشاريع حسبما هو مخطط. وتصل تكلفة المشاريع الجاري تنفيذها حالياً إلى ١٢٨ مليون دولار.

وتتوزع المشاريع الزراعية الجاري تنفيذها حالياً على تطوير الري وحصاد المياه والأمن الغذائي والتنمية الريفية.

وكشفت تقرير حكومي حديث حصصت عليه «الميثاق» عن جملة من السياسات أهمها استمرار الحكومة لدعم توريد المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والبذور المحسنة، وخفض دعم النديل من أجل الحفاظ على المياه الجوفية، وإيضاح حقوق ملكية الأراضي.

وتذكر التقرير ان اعتماد الأمن الغذائي يمثل أحد أهم القضايا الملغلة لليمن، وقد ازداد هذا الوضع خطورة بعد الارتفاع العالمي في أسعار السلع بدءاً من عام ٢٠٠٧ بالرغم من انخفاض أسعار السلع مؤخراً، وحتى قبل ذلك فإن نسبة ٢١.٨٪ من الأيسر اليمنية كانت تواجه اعتماداً للأمن الغذائي ومن بينها ٦.٩٪ من هذه الأيسر التي عانت من الجوع الشديد، وقد ساهم في ذلك التحول من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر أكثر ربحية. وتشكل الحبوب أكثر من نصف جميع الأراضي الصالحة للزراعة بينما يتم استيراد حوالي ٨٠٪ من استهلاك الحبوب في اليمن. ويواجه تطوير القطاع الزراعي العديد من المعوقات التي تشمل قلة الأراضي الصالحة للزراعة العيدين من إجمالي مساحة الأرض، وشحّة مصادر المياه، وقلة الإمتان والاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتسويق، حيث وصل نصيب الزراعة إلى ١.٢٥٪ فقط من إجمالي الاستثمارات للاقتصاد خلال عام ٢٠٠٥، وقد تركز الدعم المالي الحكومي للزراعة على العلف والأسمدة ووقود الديزل لتشغيل الحراثة ومضخات المياه.

وتذكر التقرير أنه تم تعديل أهداف النمو في القيمة المضافة للزراعة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ بتخفيضها من تلك التي نصت

حمايات اجتماعات حمات

أحر التعازي القلبية نوجهها الى الأخ/ صالح علي ابلان والى جميع اشقائه وجميع آل ابلان لوفاة شقيقهم/عبد علي ابلان.. سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة.. إننا لله وإنا إليه راجعون..

المعزّون:
احمد أحمد الفقيه- محمد أنعم - مطيع الفقيه - يحيى نوري - محمد علي الوحيشي - توفيق الشرعجي.. وجميع الأهل والأصدقاء.

تهانينا

اجمل أرق التهاني محملة بباقات الفل والرياحين نرفها للشاب الخلاق/ ماجد الشريف. بمناسبة دخوله عش الزوجية.. فالف مبروك.

المهنتون:
 وليد شعب - مختار السوري -
 ايمن شعب - سلام شعب- نبيل شعب.. وكافة الأهل والأصدقاء..

تهانينا

اجمل التهاني والتهنئيات نرفها الى الشاب الخلاق/جميل ناصر سعد الله السوري.. بمناسبة دخوله الفصح الذهبي.. فالف مبروك..

المهنتون:
 محمد حمود السوري - عبدالله حمود السوري - يحيى حمود السوري- علي حمود السوري- محمد سعدالله السوري- يحيى الدمي.

تهانينا

اجمل التهاني القلبية نرف مع باقات الفل والرياحين للشاب الخلاق/ فيصل احمد عبدالواحد القادري بمناسبة الخطوبة وقرب الزفاف فالف مبروك..

المهنتون:
 عبدالإله حمود - وجميع أسرة القادري في محافظة إب مديرية الغدين.

تهانينا

نرف اجمل التهاني والتهنئيات محملة بالفل والبور والياسمين للشباب الخلاق/اسماعيل يوسف غالب الريسي بمناسبة الخطوبة وقرب الزفاف..

المهنتون:
 ابو سهيل احمد قاسم- منصور احمد محمد- ابراهيم محمد عبدالله- مراد محمد عبدالله- هاشم الفران- علي قاسم الحاروي.

تهانينا

اجمل التهاني والتهنئيات نرفها للبرعيسين/ احمد ومحبي الدين عبدالرزاق السورين بمناسبة دخولهما الفصح الذهبي.. فالف مبروك..

المهنتون:
 الشيخ/ناصر مزارق - عبدالله الطاهش - واولاده- الاستاذ محمد العريفي- حسين شبيل - محمد رفيع.. وجميع الأهل والأصدقاء.